بمناسبة انطلاق العام الدراسي 2026/2025:

حرب الابادة الجماعية تهدد حق الفتيات الفلسطينيات في التعليم

تشرين أول /2025

قائمة محتويات

تقديم 3

ملخص تنفيذي 5

1. مؤشرات التعليم في فلسطين 10

2. قرار (الحكومة الاسرائيلية) السلطة القائمة بالاحتلال بحظر انشطة الاونروا 11

3. ابادة التعليم في قطاع غزة 13

3-1 الاثار النفسية للابادة التعليمية في قطاع غزة على الفتيات 16

3-2 التدخلات الحكومية العاجلة لانقاذ ما يمكن انقاذه من العملية التعليمية في قطاع غزة 17

4. التعليم في الضفة الغربية والقدس: بداية عام دراسي على وقع الإغلاقات والمداهمات والازمة المالية 19

4-1 تهجير سكان المخيمات في شمال الضفة الغربية وتحويل العديد من المدارس لمراكز إيواء مؤقتة 20

4-2 القدس الشرقية: سياسات تمييزية وحرمان الطلبة الفلسطينيين من حقهم في التعليم 21

4-3 تصاعد عنف ميلشيات المستوطنين وتاثيره على سير العملية التعليمية 23

4-4 قرصنة الاحتلال لاموال المقاصة واثرها على سير العملية التعليمية 24

4-5 التدخلات الحكومية في مواجهة الهجمة الاسرائيلية على قطاع التعليم في الضفة والقدس 25

5. التوصيات 27

5-1 التوصيات: قطاع غزة 27

5-2 التوصيات:الضفة الغربية والقدس 28

المصادر 30

تقديم

يبدأ العام الدراسي هذا العام 2026/2025 فيما تعيش النساء والفتيات في فلسطين واقعاً شديد القسوة، فالعدوان الاسرائيلي وحرب الابادة الجماعية طالت كل ما يكفل الحياة الكريمة وأصابت الحق في التعليم في جوهره، وشكلت انتهاكاً صارخاً للقوانين التي تكفل الحق في التعليم، والتي منها المادة 26 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان والتي تنص بوضوح على أن التعليم حق للجميع وعلى جميع الدول واجب ضمانه من دون تمييز، كما شكلت أيضاً انتهاكاً لاتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 التي تشدد على حق الاطفال في التعليم، والاعتداء على هذا الحق يمثّل أيضًا انتهاكاً لحقوق المرأة المكفولة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ولا سيما المادة 10 التي تلزم الدول بكفالة المساواة في فرص ونوعية التعليم. كما يشكّل ذلك خرقاً واضحاً لمنهاج عمل بيجين الذي يؤكد ضمان وصول الفتيات والنساء إلى تعليم آمن وجيد، من دون عنف أو تمييز.

ويكتسب هذا التقرير أهميته بتزامنه مع اليوم العالمي لمحو الامية في مطلع شهر ايلول/سبتمبر من كل عام، ليؤكد على أهمية التعليم كونه أحد الركائز الاساسية في البناء والتنمية، وكأداة لمواجهة الاحتلال والوقوف في وجه كل محاولاته لطمس الهوية الفلسطينية وإلغاء الوجود الفلسطيني، الذي وصل إلى مراحل متقدمة في مجال التعليم رغم كل تلك الظروف، وكذلك تاكيداً على أن محو الامية في عصرنا لا يقتصر على القراءة والكتابة، بل إنها تشمل أيضاً المهارات الرقمية والتفكير النقدي، لذا تصبح متابعة مؤشرات التعليم في فلسطين ضرورة مضاعفة لفهم التحديات التي تهدد مستقبل الاجيال.

يفتتح العام الدراسي 2026/2025 فيما تتعرض النساء والفتيات في فلسطين لضغط غير مسبوق يهدد مستقبل التعليم. في غزة يدخل العام الثالث بلا تعليم لنحو 658 ألف طالب، نصفهم فتيات، مع تدمير أغلب المدارس والبنى التعليمية وتقويض بيئة التعلم الآمن، وتحول وقت الفتيات للبحث عن الماء والغذاء ورعاية الأسرة في ظل الفقد والنزوح. وفي الضفة الغربية والقدس تأخر افتتاح العام وتقلص التعليم الوجاهي بفعل الأزمة المالية، وأُغلقت مدارس للأونروا وتوقفت أخرى عن العمل نتيجة الاقتحامات والتدمير، فيما جعلت الحواجز وعنف المستوطنين طريق المدرسة محفوفاً بالمخاطر، ودفع ذلك عائلات كثيرة إلى إبقاء الفتيات في المنازل. هذه المؤشرات تنذر بتسرّب واسع وخسائر كبيرة في التعلم، وتراجع في المهارات الرقمية، وارتفاع

أعباء الرعاية والزواج المبكر، وآثار نفسية عميقة تضعف التحصيل، وترفع من معدلات الامية، ما يعمق الفقر ويوسع الفجوة الجندرية ويقوض حق الفتيات في تعليم آمن ومنصف ومستدام.

وتواصل وزارة شؤون المرأة عملها ضمن رؤية وطنية شاملة منطلقة من برنامج الحكومة التاسعة عشرة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لمعالجة تداعيات العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وعلى النساء والفتيات من أجل التعليم بحرية وكرامة وعدالة وذلك من خلال تبني ميثاق مستقبل فلسطين، والبرنامج الوطني للتنمية والتطوير، وخطة التعافي وإعادة الاعمار، وتوفير برامج دعم نفسي وخدمات مساندة لتقليل الفاقد التعليمي وذلك بالتنسيق مع المؤسسات النسوية العاملة في هذا المجال.

ورغم هذه التدخلات التي تهدف الى التخفيف من آثار العدوان الاسرائيلي، الا أنها تظل محدودة أمام حجم الكارثة، فالمطلب الاساسي هو وقف حرب الإبادة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية باعتبارهما السبيل الوحيد لضمان بيئة تعليمية آمنة، إلى جانب إعادة إعمار قطاع غزة بما يشمل المدارس والجامعات، وإلغاء القرار الإسرائيلي بحظر أنشطة الأونروا لما له من أثر مباشر على مئات آلاف الطلبة ومنهم الفتيات، كما يتطلب الواقع الراهن تقديم دعم واسع لقطاع التعليم في جميع مناطق فلسطين، وتنفيذ برامج مكثفة ومتخصصة لإنقاذ العملية التعليمية من التعطيل الذي أصابها. إن هذه الخطوات ضرورية لحماية مستقبل الفتيات على وجه الخصوص، حيث يشكل التعليم بالنسبة لهن الركيزة الأساسية للتمكين الاجتماعي والاقتصادي والفكري، وضمان مشاركتهن الفاعلة في إعادة بناء المجتمع، وتنمية وتجسيد إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

ملخص تنفيذي

مع بداية العام الدراسي 2026/2025 يواجه قطاع التعليم في فلسطين أزمة غير مسبوقة، إذ امتدت تداعيات العدوان الاسرائيلي والاستيطاني وحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى كل مقومات الحياة، وحولت الحق في التعليم من حق أساسي مكفول بالقانون الدولي إلى حق مهدد بالزوال، حيث طالت هذه الحرب المدارس والجامعات والبنى التحتية، وطالت الفتيات بشكل خاص بحرمانهن من بيئة تعليمية آمنة ومستقرة.

نستعرض في هذا التقرير أبرز المؤشرات التعليمية والاثار المترتبة على اعتداءات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية والقدس والابادة الجماعية في قطاع غزة: كما يستعرض التقرير الاجراءات والتدخلات التي تتبناها الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة لحماية الحق في التعليم والحد من تبعات هذه الكارثة، اضافة إلى جملة من التوصيات لانقاذ التعليم في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس.

وفيما ابرز ما تضمنه التقرير من قضايا ومؤشرات:

- حرمان واسع من التعليم :نحو 658 ألف طالب/ة، نصفهم فتيات، خارج التعليم المنتظم والآمن للسنة الثالثة على التوالي.
- فقدان المهارات الأساسية المبكرة :حوالي 65 ألف طفل/ة في الصف الأول مهدّدون بفقدان القراءة والكتابة والحساب.
- انقطاع مسار التوجيهي: قرابة 71 ألف شاب/ة (18–19 سنة) حُرموا من تقديم امتحان الثانوية العامة في موعده عامي 2024/2023 و2025/2024، ما علق الالتحاق الجامعي.
- شلل التعليم العالي: نحو 90 ألف طالب/ة جامعي/ة توقّف تعليمهم، وتعرضت معظم الجامعات والمعاهد لتدمير كلي أو جزئي.
- حصيلة بشرية مروعة تطال التعليم :أكثر من 66 الف شهيد/ة و 167 ألف جريح/ة (نحو 70% نساء وأطفال)، من بينهم 17,237طالب/ة و 741معلم/ة استشهدوا، وإصابة 25,459 طالب/ة و 3,096 من الكادر التعليمي (إصابات كثيرة سببت إعاقات دائمة).

- انهيار شبكة الأمان حول الفتيات :استشهاد نحو 12500 امرأة (غالبيتهن أمهات)، ووجود 39,394 طفلاً فقدوا أحد الوالدين أو كليهما، منهم أكثر من17 ألف يتيم/ة بالكامل، ما يفاقم الأعباء المنزلية والرعائية على الفتيات ويضعف الاستمرار الدراسي.
- تدمير شبه كامل للبنية المدرسية في غزة: حتى 3 أيلول/سبتمبر 2025، تم تدمير أكثر من 95% من المدارس واستخدم العديد منها كمراكز إيواء، مع غياب الخصوصية والمرافق الأساسية ومواد النظافة، ما يضرب الانتظام في التعلم.
- تعطيل الامتحانات والانتقال بين المراحل: عدم تقدم آلاف طلبة الثانوية لامتحانات 2024/2023 سابقة لم تحدث منذ عقود، بما يعني فقدان سنتين دراسيتين لشريحة واسعة من الفتيات.
- انهيار بدائل التعلم: انقطاعات الاتصالات والإنترنت ونفاد الوقود عطلت التعليم عن بعد والاختبارات الإلكترونية والتواصل الأكاديمي، خصوصاً على الفتيات اللواتي يتحملن أدوار رعاية إضافية.
- إغلاق المعابر وضياع الفرص الخارجية: إغلاق معبر رفح منع كثيرا من الطالبات الحاصلات على منح من الالتحاق بجامعاتهن أو الحفاظ على مقاعدهن، ما عمّق الإقصاء المزدوج داخل غزة وخارجها.

واستعرض التقرير إنعاكاسات الإبادة التعليمية في قطاع غزة على النساء والفتيات:

- صدمة نفسية ممتدة: تمثل في اصابة الفتيات في خوف مزمن، قلق، اكتئاب، واضطراب ما بعد الصدمة نتيجة القصف المستمر وفقد الأهل والنزوح القسري.
- انهيار الروتين المدرسي: غياب المدرسة كمساحة آمنة يضعف التطور العاطفي والمعرفي ويقوّض الإحساس بالمستقبل.
- فجوة رقمية أعمق للفتيات: أولوية أقل في الوصول للأجهزة والإنترنت تعيق التعلم عن بعد وتزيد شعور العجز والتهميش.
- قيود الحركة والمخاطر: صعوبة التنقل إلى مساحات التعلم المؤقتة بسبب القصف وانعدام الأمان، ما يزيد الانقطاع الدراسي.
- أعباء رعاية مضاعفة: تحمل مسؤوليات منزلية ورعائية بسبب فقد أحد الوالدين أو كليهما، على حساب الوقت المخصص للدراسة والراحة.
- إصابات وإعاقات دائمة: جروح خطيرة وبتر أطراف لدى آلاف الفتيات تقلل فرص الاستمرار بالتعليم وتزيد الحاجة للدعم النفسي والتأهيل.

- فقدان شبكة الأمان: تفكك البيئة الداعمة من أسرة ومدرسة وزميلات ومعلمات، ما يعمّق العزلة ويزيد المخاطر النفسية.
- أثر طويل الأجل: ارتفاع التسرب، احتمال الزواج المبكر، تراجع الالتحاق بالتعليم العالي والعمل لاحقاً، وترسيخ دائرة الفقر والتهميش.

كما استعرض التقرير النتائج المترتبة **على قرار الحكومة الاسرائيلية حظر انشطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين " الاونروا "** على قطاع التعليم الذي دخل حيز التنفيذ في 30 كانون الثاني/يناير 2025 والى الاجراءات الاسرائيلية التعسفية التي أعاقت سير العملية التعليمية في جميع انحاء الضفة الغربية:

- حرمان نحو 324 ألف طالب/ة من حق التعليم، بينهم 278 ألفاً في غزة و46 ألفاً في الضفة والقدس، إضافة إلى برامج التدريب المهني.
- إغلاق مدارس: إغلاق 6 مدارس بإشراف الأونروا في القدس الشرقية، ما يهدد مستقبل قرابة 800 طفل/ة.وعدم افتتاح 10 مدارسة تابعة للاونروا في مخيمات شمال الضفة الغربية.
- تحميل المدارس والبرامج الحكومية المزدحمة أصلًا عبئاً إضافياً في ظل ضعف التمويل.

إضافة الى الكثير من الانتهاكات التي تسببت في تعطيل وارباك العملية التعليمية في جميع المناطق وفي جميع المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات:

- فرض حصار واغلاقات مشددة زيادة عدد الحواجز العسكرية والبوابات الحديدية والمداهمات المتكررة جعل طريق الفتيات الى المؤسسات التعليمية غير آمن إلى المدرسة: فتتزايد الغيابات وزاد الاعتماد على التعليم الالكتروني الاقل جودة.
- سياسات الاحتلال الاسرائيلي المتمثلة في أسرلة" التعليم في القدس الشرقية وربط تمويل المدارس بمدى امتثالها بهذه السياسات.
- هدم وتهديد للبنية التعليمية واتساع رقعة الخطر: 84 مدرسة تحت أوامر هدم تخدم 12,855 طالباً بينهم 6,557 فتاة، مع اعتداءات وتفتيش وإطلاق غاز في مناطق مثل الخليل المصنفة فيما يسطلق عليه "H2" ومسافر يطا، وحصار قرى شمال غرب القدس الذي عطل الحركة والدراسة وعمق الفاقد التعليمي لدى الفتيات وزاد خطر تسربهن من المدارس،
- جرائم ميلشيات المستوطنين عرقلت التعليم: آلاف الاعتداءات والجرائم و التي ارتكبتها ميليشيات المستوطنين، اضافة الى ما يمارسه الاحتلال الاسرائيلي من مداهمات

واقتحامات مستمرة لمراكز المدن والحرم الجامعي للكثير من الجامعات وما يمارسه من اعتقالات. داخلها، كل ذلك ادى الى إرباك العملية التعليمية واصابها بالشلل في كثير من المناطق.

- أزمة المقاصة تشل المنظومة: قرصنة أموال المقاصة خلقت فجوة سيولة قلصت تمويل النقل والصيانة والكتب ورواتب الكوادر العاملة في هذا القطاع، فأُجل بدء عام 2026/2025 أسبوعاً، وتحولت 90 مدرسة إلى التعليم الإلكتروني كبديل لا تضاهي جودته جوجة التعليم الوجاهي.

كما سلط التقرير الضوء على أثر تعطل العملية التعليمية على الفتيات في الضفة الغربية والقدس بسبب اعتداءات الاحتلال وميليشيات المستوطنين والتي ترتب عليها الانقطاع المتكرر عن التعليم وعدم الانتظام في الدوام والذي من شأنه ان يهدد بـ:

- تراجع المستوى الاكاديمي والمهارات الاساسية لدى الفتيات.
- ارتفاع مخاطر التسرب من المدارس.
- تراجع فرص الفتيات لاستكمال تعليمهن العالي وفرصهن في سوق العمل.

توصي هذه الورقة بمسارٍ عملي لحماية الحق في التعليم، يبدأ بالأولوية القصوى في غزة:

- الوقف الفوري لحرب الابادة الجماعية وانسحاب الاحتلال الاسرائيلي من قطاع غزة..
- إدخال المساعدات دون قيود.
- إنهاء الاحتلال.
- عودة آمنة وكريمة للنازحين.
- تحقيق دولي مستقل للمساءلة.
- شق طريق التعافي عبر إعادة إعمار عاجلة للمدارس والجامعات وفق معايير أمان تراعي خصوصية الفتيات.
- توسيع مساحات التعلم المؤقتة والدعم النفسي– الاجتماعي.
- تمويل مستدام وسريع لبرامج تعليم الفتيات.
- حلول رقمية تقلص الفجوة الرقمية.

وفي الضفة الغربية والقدس، اوصى التقرير بالعمل على:

- انهاء الاحتلال الاسرائيلي ووقف كل ما يمارسه من انتهاكات في حق المؤسسات والكوادر التعليمة والطلبة.
- الإفراج الفوري عن أموال المقاصة وتفعيل تمويل جسري للرواتب والتشغيل، ووقف حظر الأونروا.
- رصد موحد للانتهاكات وتحويله لإحاطات دورية للمناصرة ومساءلة الاحتلال على جرائمه في حق الطلبة والقطاع التعليمي ككل.
- التحويل المنظم إلى التعلم الرقمي عند تعطل الوجاهي مع ضمان الجودة.
- معالجاتٍ سريعة لفجوات القراءة والكتابة والحساب والمهارات الرقمية (حصص تقوية وخطط علاج صفية)،
- تنفيذ برامج حماية وتمكين نفسي للطلبة، خاصة الفتيات.
- تدريب عملي على التعامل مع اعتداءات الجيش والمستوطنين لضمان الوصول الآمن واستمرارية التعلم.

1. مؤشرات التعليم في فلسطين

قبل تصاعد الحرب، عكست مؤشرات التعليم في فلسطين اتجاهاً إيجابياً عاماً، نستعرض في هذا المحور أبرز تلك المؤشرات بصورة موجزة:

- سجلت فلسطين سجلت واحداً من أدنى معدلات الأمية عالمياً خلال العقد الأخير فقد بلغ عام 2023 نحو 2.1% لمن هم 15 سنة فأكثر، وتكاد الفجوة بين الجنسين تختفي بين الشباب 15–29 حيث وصلت إلى 0.6%، بينما ترتفع بين كبار السن والنساء، خصوصا في التجمعات الريفية.
- تفاوت مكاني طفيف في الضفة الغربية عام 2024: الأمية أعلى في الريف 2.4% ثم المناطق الحضرية 2.0% ثم المخيمات 1.9%. الفجوة الجندرية أوسع في التجمعات الريفية.
- التحصيل يميل لصالح الإناث: بين 15 سنة فأكثر عام 2023 بلغت نسبة من يحملن ثانوية فأعلى 50.5% مقابل 41.8% للذكور، وبين 25 سنة فأكثر بلغت حملة البكالوريوس فأعلى 25.1% للإناث مقابل 20.8% للذكور.
- التسرب والرسوب 2023/2022 أظهرا فجوة لصالح الإناث: التسرب في الأساسية 0.73% للذكور مقابل 0.21% للإناث، وفي الثانوية 2.76% للذكور مقابل 1.66% للإناث. الرسوب أعلى للذكور في الأساسية 0.32% مقابل 0.22%، ويتقارب في الثانوية 0.32% للذكور مقابل 0.35% للإناث.
- الالتحاق المدرسي 2024/2023 لصالح الفتيات بوضوح في الثانوية في الضفة الغربية: صافي الالتحاق في الأساسية 99.7% للذكور و102.4% للإناث، وفي الثانوية 64.6% للذكور و89.9% للإناث.
- الإتمام التعليمي 2023 يدعم ثبات مسار الفتيات: إتمام الثانوية الدنيا 97.1% للإناث مقابل 92.1% للذكور، وإتمام الثانوية العليا 81.6% للإناث مقابل 67.5% للذكور.

لقد أظهرت المؤشرات التعليمية في فلسطين قبل الحرب تفوقاً واضحاً للفتيات، حيث ارتفعت نسب التحاقهن وإتمامهن للتعليم الثانوي والعالي مقارنة بالذكور، وتقدمن في مستويات التحصيل بشكل لافت، وعلى الرغم من استمرار فجوات الأمية بين النساء الأكبر سناً، إلا أن الجيل الشاب يكاد يحقق المساواة في المهارات الأساسية، ان هذا الإنجاز يرسخ مكانة الفتيات كقوة فاعلة في

المجتمع، ويمهد لزيادة مشاركتهن الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة التحديات.

غير أن هذه المكتسبات لا بد أن تصان وأن يتم البناء عليها، خاصة في ظل ما تواجهه المرأة الفلسطينية من تحديات ناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى فرض سياسة التجهيل عبر تقييد الوصول إلى المدارس والجامعات، وتقييد حركة الطالبات والمعلمات، واستهداف البنية التحتية التعليمية بالهدم أو الإغلاق، إضافة إلى الجرائم والانتهاكات الاسرائيلية التي تعيق استمرارية الفتيات في التعليم. ويشكل الحفاظ على هذه المنجزات وحمايتها مسؤولية وطنية ومجتمعية، لأنها تمثل خط الدفاع الأول عن حق المرأة الفلسطينية في التعليم كحق أساسي لا يمكن المساس به.

قبل تصاعد الحرب، شهدت فلسطين تقدماً ملموساً، من أمية منخفضة 2.1% إلى تفوق الفتيات في الالتحاق والإتمام والتحصيل. لكن استمرار الحرب يهدد بقلب هذا المسار، مع خشية حقيقية من انتكاسة سريعة تُبدد مكاسب الفتيات وتعيد توسيع الفجوة، خصوصاً في المناطق الريفية.

2. قرار (الحكومة الاسرائيلية) السلطة القائمة بالاحتلال بحظر انشطة الاونروا

في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2024 صوت الكنيست لحظر تعامل السلطة القائمة بالاحتلال مع الأونروا على أن يسري الحظر بعد ثلاثة أشهر، ثم دخل حيّز التنفيذ منتصف ليل 30 كانون الثاني/يناير 2025. ان التطبيق الفعلي لقرار حظر نشاط الاونروا يشكل حرماناً لنحو 324,000 طالباً فلسطينياً من حقهم في التعليم، بينهم 278,000 في قطاع غزة و46,000 في الضفة الغربية والقدس، اضافة إلى الطلبة الذين يتلقون تدريباً مهنياً. كما ان ذلك سيكشل ضغطاً اضافياً على خدمات التعليم والتدريب المهني والتقني التي تقدمها المؤسسات الحكومية التي تعاني من اكتظاظ اعداد الطلبة فيها وقلة الموارد المالية[1].

[1] الموقع الرسمي لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الادنى الأونروا | وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الادنى

إلا أنه وحتى تاريخ اعداد هذا التقرير فان الحظر دخل فعلياً حيز التنفيذ على المناطق الخاضعة للسلطة القائمة بالاحتلال، خصوصاً القدس الشرقية حيث أغلقت 6 مدارس تشرف عليها الاونروا مما شكل خطرا حقيقيا على مستقبل نحو 800 طفل وطفلة.

ان قرار (الاحتلال الإسرائيلي) السلطة القائمة بالاحتلال بحظر أنشطة الأونروا، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يناير 2025، يشكل انتهاكا للقانون الدولي وتهديداً خطراً على مستقبل مئات الالاف من الطلبة الفلسطينيين، والفتيات على نحو خاص

بينما استمرت عمليات الأونروا داخل غزة والضفة عبر القنوات الإنسانية القائمة لكن لا يزال خطر وقفها عن العمل وتهديد استمرار انشطتها والتضييق على موظفيها قائما، وقد سبق وحذرت وزارة شؤون المرأة في تقاريرها وبياناتها الصحفية السابقة من تداعيات هذا القرار واثاره بعيدة المدى على استقرار تقديم خدمات التعليم، الذي شكل تهديدا خطيرا على مستقبل الفتيات[2] .

اما في قطاع غزة فبالرغم من حرب الابادة الاجرامية التي لم تتوقف يوما واحدا، وبالرغم من استمرار الة الحرب الاسرائيلية في استهداف مدارس الاونروا التي تاوي اللاجئين وكذلك موظفيها بشكل مباشر ومتعمد، وقد بلغ عدد الشهداء من موظفي الاونروا نحو 203 موظفين وموظفات، الا ان الوكالة تستمر في محالاوتها لتقديم خدمات التعليم عن بُعد من خلال انشائها لمساحات مؤقتة لتقليل الفاقد التعليمي(UNRIC, 2025) ، وفعليا أكملت الأونروا دورة ثانية من برنامج التعلم عن بُعد بين 19 نيسان/أبريل و26 تموز/يوليو 2025، ووصلت المواد التعليمية لأكثر من 290 ألف طالب وطالبة، مما ساهم بانضمام شريحة واسعة لهذا البرنامج، ولكنه لم يغنِ عن الحاجة إلى عودة التعليم النظامي الآمن والمستقر. هذا بالاضافة الصعوبات التي تواجهها الفتيات في التنقل والوصول إلى تلك المساحات المتاحة للتعلم حيث انها محفوفة بالمخاطر، وكذلك الصعوبات في توفير الاجهزة اللازمة لمتابعة عملية التعلم، هذا عدا عن الانقطاع المستمر للاتصالات والكهرباء بفعل القصف المستمر، وهذا من شانه ان يخلق فجوة كبيرة لدى الفتيات ويهدد مستقبلهن (OCHA oPt, 2025). فيما كشفت تحديثات منسق الشؤون الإنسانية

[2] ورقة موقف حول تداعيات إيقاف اتفاقية الأونروا على النساء والفتيات الفلسطينيات اللاجئات (14-11-2024) ، وزارة شؤون المرأة https://mowa.pna.ps/ar/single-news/189

OCHA عن استمرار إنشاء وتشغيل مساحات تعلم مؤقتة لتأمين حد أدنى من الانتظام. حتى 30 آب/أغسطس 2025 كان 295 من أصل 626 مساحة قيد التشغيل الفعلي، الا ان نجاح هذه المبادرات والانشطة يبقى مرهونا بالاوضاع على الارض، خاصة وان ذلك يتزامن مع التصعيد الاسرائيلي الخطير في شمال القطاع خاصة وهذا من الطبيعي ان يتسبب في تعطيل تلك المبادرات.

3. ابادة التعليم في قطاع غزة

للسنة الثالثة على التوالي حرمت حرب الابادة الجماعية حوالي 475,637 طالباً وطالبة، 50% منهم من الاناث من التعليم المنتظم والامن بشكل كامل اي حوالي 328 الف فتاة ، مع تدمير اكثر من 95% من مدارس غزة وجميع الجامعات، وحرمان نحو 71 الف طالب توجيهي و90 الف طالب جامعي ، اكثر من نصفم من الاناث، من حقهم في استكمال تعليميهم .

ينطلق العام الدراسي 2026/2025 للسنة الثالثة على التوالي ونحو 658 الف طالب نصفهم من الاناث محرمون من حقهم الطبيعي في تلقي تعليمهم المدرسي بشكل منتظم وآمن. نحو 56 الف طالب وطالبة هم في الصف الاول، ممن يواجهون خطراً جدياً يتعلق بفقدانهم للمهارات الاساسية في الكتابة والقراءة والحساب[3](Education Cluster, 2025)،

اضافة إلى 71 الف طالب وطالبة تتراوح اعمارهم بين 18–19 سنة حرمتهم هذه الحرب من تقديم امتحان الثانوية العامة خلال العامين الاخيرين2024/2023 و2025/2024 في موعده المحدد، وقد حرمتهم من استكمال تعليمهم الجامعي. كما حرمت الحرب نحو 90 الف طالب وطالبة جامعي/ة من مواصلة تعليمهم، وتعرضت معظم الجامعات والمعاهد التعليمية لتدمير كلي او جزئي اخرجتها عن الخدمة. مما يعني انتقال اعداد كبيرة من افراد المجتمع إلى فراغ تعليمي طويل يصعب تعويضه.

[3] https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/opt-education-snapshot-academic-year-2025-2026-8-september-2025

وفي ظل ظروف هذه الحرب الاجرامية تعيش الفتيات في قطاع غزة ظروفا انسانية في غاية القسوة، حيث يتعرضن وعائلاتهن للاستهداف الممنهج والمباشر. هذه الحرب التي راح ضحيتها منذ اكتوبر 2023 وحتى منتصف أيلول 2025 اكثر من 67173 شهيد/ة ، ونحو 169780 جريح/ة ، 70% منهم من النساء والاطفال وفقا للاحصاء الفلسطيني[4]. وتشير الاحصاءات أيضاً ان هذه الحرب راح ضحيتها 17237 طالب/ة و741 معلم/ة، وتسببت في اصابة نحو 25459 من الطلبة و نحو 3096 من الهيئة التدريسية، ومعظم الاصابات هي اصابات خطيرة، تسببت في اعاقات دائمة او بتر في الاطراف تمنع المصابين من ممارسة حياتهم و تلقي تعليمهم بشكل اعتيادي وطبيعي أيضاً.

لا تقف الخسارة عند المباني، بل تمتد إلى البشر وشبكات الأمان، مع عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى بينهم آلاف الطالبات والمعلمات واستشهاد أمهات كثيرات وازدياد الأيتام، ما يضاعف أعباء الرعاية على الفتيات ويهدّد مستقبل تعليمهن لسنوات طويلة.

ولا تقتصر الخسارة على القتل والاصابات، بل انها تشمل كسر شبكة الامان حول الفتيات داخل المدرسة والاسرة، اذ ترصد التقديرات الأممية عشرات الآلاف من الضحايا، بينهم أعداد كبيرة من النساء والأطفال، مع موجات نزوح واسعة وتهجير قسري تقطع الارتباط بالمدرسة بمن فيها من زميلات ومعلمات وكذلك افراد العائلة، وروتين المدرسة الآمن، حيث تشير الاحصائيات إلى استشهاد نحو 12500 امراة معظمهن من الامهات، كما تكشف أيضاً إلى وجود 39394 طفلا ممن فقدوا احد الوالدين او كليهما، منهم نحو 17 الف طفل/ة منهم ايتام بالكامل (الاحصاء الفلسطيني، نيسان 2025)[5] ان ذلك ينعكس بشكل خطير على الصحة النفسية للاطفال وقدرتهم على مواصلة حياتهم بشكل طبيعي حيث انهم يتحملون عبء الرعاية للتعويض عن غياب احد والديهم او كليهما.

وفي الوقت نفسه، تعرضت البنية التحتية المادية للتعليم لاضرار فادحة على نحو غير مسبوق، حتى 3 أيلول/سبتمبر 2025 فقد دمر (الاحتلال الاسرائيلي) السلطة القائمة

[4] https://www.pcbs.gov.ps/Defaultar.aspx البيانات محدثة لتاريخ 7-10-2025

[5] https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?ItemID=5965&lang=en&utm بيان صحفي بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني نيسان /2025

بالاحتلال اكثر من 95% من مدارس قطاع غزة حيث قام باستهدافها بشكل ممنهج رغم انها مباني مدنية وقد تم تحويلها إلى مراكز ايواء، وحالياً تحتاج إلى إعادة إعمار بشكل كامل حتى تعود للعمل وذلك وفقا للصور التي وثقتها الاقمار الصناعية وان ذلك يؤدي إلى غياب المكان الآمن والخصوصية والمرافق الأساسية، بما فيها مستلزمات النظافة الشخصية وهي عوامل ترتبط بالحضور المنتظم والكرامة في الدراسة (OCHA, 2025 .)

كما تسببت حرب الإبادة الجماعية في حرمان آلاف طلبة الثانوية العامة في قطاع غزة من التقدم لامتحانات 2024/2023، وهي سابقة لم تحدث منذ عقود.

إن توقف انتظام الدراسة يعني فقدان سنتين دراسيتين للنسبة الأكبر منهم، وتراجع فرص الالتحاق بالجامعات لاحقاً كلما طال الانقطاع، هذا بالاضافة إلى ما ترتب على ذلك من آثار نفسية ومعيشية.

كما أدت هذه الحرب الاجرامية إلى تعطيل كامل لدوام الجامعات التي تم تدميرها وتدمير مرافقها من مختبرات ومكتبات وبنية تحتية بشكل كامل، مما حرم الاف الطلبة من حقهم في استكمال تعليمهم العالي، وتقدر اعدادهم بنحو 90 ألف طالب وطالبة، الامر الذي أدى إلى شلل شبه كامل في العملية التعليمية.

كما أن انقطاعات الاتصالات والإنترنت بسبب القصف الاسرائيلي المستمر ضرب بدائل التعلم، وتسببت في أضرار جسيمة في البنية التحتية للاتصالات ونفاد الوقود اللازم للتشغيل والصيانة الامر الذي عطل التعليم عن بُعد، والاختبارات الإلكترونية، وتواصل الطلبة مع أساتذتهم داخل غزة وخارجها، مما عقد عملية الالتحاق في التعليم لدى الطلبة وخاصة الفتيات اللواتي اصبح الاعتماد عليهن بشكل رئيسي في رعاية اسرهن، حيث يواجهن مأساة الجوع والنزوح المستمر والفقد، وما يترتب على ذلك من معاناة جسدية ونفسية لا يمكن تحمبها او وصفها.

أما الطالبات اللواتي حصلن على منح دراسية في الخارج، فقد اصطدمن بواقع قاسي هدم نتيجة لاغلاق الاحتلال الاسرائيلي لمعبر رفح، ما حال دون التحاقهن بالجامعات المستضيفة. وقد أدى ذلك إلى فقدان بعضهن لمقاعدهن الدراسية ومِنحِهن بعد سنوات من التحصيل والجهد، في حين اضطرت أخريات إلى التخلي عن فرص أكاديمية مرموقة نتيجة الأوضاع الاقتصادية وانقطاع التحويلات المالية، ويكشف هذا الواقع عن أثر مضاعف على الطالبات، وحرمان من حق التعليم في الداخل، وعزلة قسرية عن فرص التعليم العالي في الخارج، بما يرسخ تهميش النساء وتراجعهن في مجال المعرفة والتعليم.

3-1 الاثار النفسية للابادة التعليمية في قطاع غزة على الفتيات

أدت حرب الابادة الجماعية إلى آثار نفسية مدمرة على الأطفال الفلسطينيين، حيث فقد كثير منهم حياتهم أو أصيبوا بجروح خطيرة، فيما اضطر مئات الآلاف إلى النزوح القسري من منازلهم إلى أماكن يُفترض أنها أكثر أمانا، رغم أنه لا وجود لمكان آمن في ظل الاحتلال والقصف المستمر. هذا النزوح القسري ترافق مع انهيار البنية التحتية التعليمية والصحية والاجتماعية، ما جعل الأطفال يواجهون ظروفًا قاسية وغير إنسانية تتجاوز حدود قدرتهم على الاحتمال. ومع أن الخسائر المادية والبشرية واضحة للعيان، فإن الأثر النفسي يبقى الأعمق والأطول أمدا، اذ ينعكس على الصحة العقلية للأطفال، ويضاعف شعورهم بالخوف والحرمان من أبسط حقوقهم، وعلى رأسها الحق في التعليم.

كما أن ابتعاد الاطفال عن مقاعد الدراسة يؤثر على تطورهم العاطفي والمعرفي ويقوض أيضاً ثقتهم في المستقبل، ويشكل صدمة نفسية أبعادها طويلة المدى، أما بالنسبة للفتيات فتزداد هذه المعاناة تعقيداً إذ يجدن أنفسهن في مواجهة أعباء مضاعفة، غالباً ما تكون لهن أولوية أقل في الوصول إلى الموارد التعليمية المحدودة مثل الأجهزة أو الإنترنت، مما يعمق الفجوة الرقمية بينهن وبين أقرانهن الذكور. كما يواجهن قيوداً أشد في الحركة والتنقل بسبب المخاطر التي يتعرضن لها بسبب القصف المتواصل، واضافة إلى تحملهن اعباء رعاية الاسرة في ظل غياب احد الوالدين او كليهما كما سبق واشرنا، اضافة إلى اصابة الاف منهن بجراح وعلى الاغلب فان هذه الاصابات تكون خطيرة ويترتب عليها اعاقات دائمة وحالات بتر للاطراف، وهذا كله يقلل من فرص استمرارية تعليمهن وبالتالي يؤثر على مستقبلهن وقدرتهن على المشاركة الفاعلة في المجتمع مما يضاعف من احتمالات إصابتهن بالقلق والاكتئاب واضطرابات ما بعد الصدمة. (شاهد، 2024)[6]

تعيش الفتيات في قطاع غزة صدمة نفسية ممتدة تُغذيها خسارة الاهل والاقارب والنزوح وانهيار المدرسة كمساحة آمنة، مع فجوة رقمية وقيود حركة وأعباء رعاية وإصابات دائمة، فتتراجع فرص استمرار التعليم وتكبر مخاطر القلق والاكتئاب والتسرّب والزواج المبكر، بما يهدد مستقبلهن ودورهن في المجتمع لسنوات طويلة.

واحدة من أعنف حملات القصف في التاريخ، وفي ظل واحدة من أسوأ الأزمات الغذائية والحرمان منه عالميا. ان هذه الشهادة تكشف أن التعليم لم يعد أداة لبناء المستقبل،

[6] تقرير بعنوان الابادة التعليمية في قطاع غزة، موقع شاهد ، https://pahrw.org/ar 2024

ويُستنزف الأطفال نفسياً وعاطفياً بدلاً من أن ينمو في بيئة آمنة وراعية. وبالنسبة للفتيات على وجه الخصوص، فإن هذه المعاناة تهدد بترسيخ دائرة التهميش والحرمان، وتحرم المجتمع الفلسطيني من نصف طاقته الكامنة، بما يترك آثاراً اجتماعية واقتصادية ممتدة لعقود.

2-3 التدخلات الحكومية العاجلة لانقاذ ما يمكن انقاذه من العملية التعليمية في قطاع غزة

تمسّكت الحكومة التاسعة عشرة برئاسة دولة د. محمد مصطفى بجعل عودة التعليم ضمن أولوياتها الوطنية، وربطت مسارات الإغاثة والتعافي بتهيئة العودة الآمنة للمدارس وتثبيت الخدمات، كما ورد في برنامج عمل الحكومة في آذار 2024 وخطابات المتابعة الحكومية اللاحقة. فعلى المستوى التنفيذي، اعتمد مجلس الوزراء خطة الطوارئ لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي لغزة في 4 آذار 2024، وقدرت الحاجة إلى نحو 4,500 غرفة صفية مؤقتة من خيام او كرفانات مسبقة الصنع، تعمل بنظام الفترتين مع دعم نفسي اجتماعي ومسوح هندسية لتأهيل المدارس وإعادة بنائها، وذلك بعد تنظيف المواقع وتزويدها بالخدمات الأساسية. وقد هدفت الخطة إلى إعادة انتظام الحد الأدنى من التعليم وتقليل الفاقد التعليمي مع الاعتراف الرسمي بالمحتوى والمناهج وآليات التقييم. ومن ثم واصل مجلس الوزراء مناقشة تطوير النظام التعليمي في غزة في 8 نيسان 2024 لتأطير الغطاء المؤسسي والإجرائي لتحركات الوزارة والشركاء (تقرير وفا، 2024)[7] وفي 23 نيسان 2024 أقرّ مجلس الوزراء الفلسطيني حزماً إصلاحية وتكليفات للجنة الوزارية الدائمة للإصلاح، مما أتاح تحريك ملفات تمويلية وتشغيلية مرتبطة بقطاعي التعليم والصحة ضمن أولويات التعافي. وفي هذا الإطار، تواصل وزارة شؤون المرأة عملها ضمن هذه الرؤية الوطنية الشاملة للحكومة التاسعة عشر وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وبالشراكة مع المؤسسات الوطنية والدولية لضمان توفير بيئة تعليمية آمنة للفتيات، بما يشمل الحماية والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز استمرارية تعليمهن رغم الظروف الاستثنائية التي فرضها العدوان الاسرائيلي.

ورغم صعوبة امكانية الاستمرار في التعليم بسبب الظروف الصعبة التي يعيشها السكان في القطاع، لكن المبادرات التي اطلقتها وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الشركاء والمانحين لم تتوقف حيث استُكملت دورتان للتعلم عن بُعد في 2025، بينما وُسعت المساحات المؤقتة

[7] https://english.wafa.ps/Pages/Details/143086

للتعلم. حتى 16 آب 2025 كانت 287 مساحة عاملة من أصل 626 وتقدّم خدماتها لأكثر من 107 آلاف طفل، ثم ارتفع العدد التشغيلي إلى 295 مساحة بحلول 30 آب مع فروقات بين المحافظات.(OCHA, 2025)[8]

اضافة إلى اسناد منصات بديلة للدراسة، فإلى جانب منصات الوزارة المحلية، تم العمل على انشاء تطبيق تعليمي أردني مجاني يغطي المنهاج الفلسطيني من الصف الأول حتى التوجيهي. أُطلق التطبيق في 24 تشرين الأول 2024 مع توجيه خاص لطلبة غزة، ثم أعلن الأردن في 28 نيسان 2025 أنّ المنصة وصلت إلى 1.2 مليون مستخدم وأن شهاداتها معترف بها من وزارة التربية الفلسطينية. هذا مكن آلاف الطلبة من متابعة المحتوى الدراسي عندما يتعذر الاتصال بمنصات الوزارة بسبب انقطاع الشبكات.(وكالة بترا، 2024)[9]

واتخذت وزارة التربية والتعليم قرارات بشأن التوجيهي داخل غزة ومعالجة حالات الطلبة العالقين في مصر بما يقلل من فاقد السنوات الحرجة، وأبقت مسار الشهادات الثانوية مفتوح رغم الحرب. كما جعلت نتائج التوجيهي على منصات الوزارة متاحة بنهاية تموز 2025 لتقليل الضغط النفسي على الأسر والطلبة، حيث أعلنت الوزارة في 19 تموز 2025 عن عقد امتحانات التوجيهي في غزة بعد أشهر من التعليق، ثم أعلنت نتائج الثانوية في 27 تموز. بالتوازي نسّقت مع الجانب المصري لعقد الامتحانات لطلبة غزة المقيمين مؤقتا في مصر، حيث جلس نحو 1,350 طالباً لاختبارات 2024 في مدارس مصرية بإشراف رسمي. هذه التدابير هدفت إلى منع ضياع العام على دفعات التخرج رغم ظروف الحرب.

وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات والتدخلات الحكومية والمحلية والدولية، التي ساهمت في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من العملية التعليمية المعطّلة منذ عامين، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي في اعتداءاته الوحشية وتصعيده في شمال قطاع غزة، ولا سيما عبر إجبار مئات الآلاف من السكان على النزوح القسري نحو الجنوب تحت تهديد القصف، يشكّل عائقا رئيسيا أمام أي محاولات للاستقرار أو إعادة انتظام التعليم. يضاف إلى ذلك الاستمرار في سياسة حرب التجويع، وما يرافقها من حرمان الأطفال والأسر من الغذاء والمياه والدواء، وهو ما ينعكس مباشرة على قدرة الطلبة، خاصة الفتيات، على التركيز والتعلم في بيئات غير صحية وغير آمنة. تترجم هذه المعوقات ميدانياً بتعطيل بناء المساحات الصفية المؤقتة، وإيقاف متكرر لبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، وتدمير شبكة الاتصالات

[8] https://www.ochaopt.org/content/gaza-humanitarian-response-update-3-16-august-202
[9] https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=64764&lang=en&name=en_news&utm

والانترنت والكهرباء، وتقييد وصول المساعدات اللوجستية اللازمة لاستمرار التعلم عن بُعد أو وجاهياً.

4. التعليم في الضفة الغربية والقدس: بداية عام دراسي على وقع الإغلاقات والمداهمات والازمة المالية

يبدأ العام الدراسي في الضفة الغربية بينما تقف آلاف الفتيات بين رغبة في الدراسة وخوف من الطريق وما يواجهنه من اعتداءات يقوم بها (الجيش الاسرائيلي) السلطة القائمة بالاحتلال وميليشيات المستوطنين وقطعانه ، حيث أنه يفترض أن تكون المدرسة مكاناً آمناً وكذلك الطريق اليها، إلا أنه مع نصب السلطة القائمة بالاحتلال لبوابات تغلق لفترات طويلة فقد تحول الوصول إلى المدرسة إلى مغامرة يومية. فوفقا لمسح أممي مطلع 2025 تم احصاء نحو ما يزيد على 849 عائق حركة دائمة او متقطعة في الضفة، وهناك تقارير تشير إلى أن عددها تجاوز ال 1100، بينها مئات البوابات التي تغلق مراراً، مما ينعكس على انتظام الدوام سواء بالنسبة للطالبات او المعلمات، ويزيد من كلفة الوصول زمناً ومالاً. مما يضطر الكثير من الاسر إلى اتخاذ قرارات صعبة لحماية بناتهن بمنعهن من التوجه إلى مدارسهن، وفي كثير من الحالات تضطر المدارس نفسها إلى التحول إلى التعليم عن بعد والذي لا يعادل بكفاءته وجودته التعليم الوجاهي.

يبدا العام الدراسي 2026/2025 في الضفة الغربية وقد غاب عنه 108 طلاب و5 من الهيئة التدريسية ممن استشهدوا باستهداف مباشر من الاحتلال الاسرائيلي الذي تسبب أيضاً في جرح نحو 704 من الطلبة و21 من الهيئة التدريسية (Education cluster, Sep 2025)

1-4 تهجير سكان المخيمات في شمال الضفة الغربية وتحويل العديد من المدارس لمراكز إيواء مؤقتة

في شمال الضفة، بقيت 10 مدارس للأونروا مغلقة في جنين وطولكرم ونور شمس بسبب العداون الاسرائيلي المستمر على مخيمات شمال الضفة الغربية مما دفع أكثر من 4400 طالب وطالبة متابعة تعليمهم عن بُعد وبمواد ذاتية ومساحات مؤقتة غيير مناسبة، رغم ان هذه الاجراءات يخفف الخسارة في الفاقد التعليمي وتنقذ الحد الادنى، لكنه لا يعوض المدرسة الآمنة والتفاعل اليومي مع المعلمات والمهارات اللازمة والضرورية لفهم المواد واكتساب خبرات جديدة لا يمكن تلقيها الا في جو تفاعلي في اطار البيئة المدرسية. وفي المقابل هناك العديد من الاسر التي لا يتوفر لديها امكانيات مادية لتوفير الاجهزة ووسائل الاتصال والتواصل لتتمكن بناتهن من تلقي تعليمهن عن بُعد مما يشكبل خطرا حقيقا على مستقبل هؤلاء الفتيات.

بالاضافة إلى انه يوجد مدرستان حكوميتان قرب مخيم جنين لم تفتح ابواهما بسبب الظروف الامنية الصعبة في تلك المنطقة، الامر الذي أجبر نحو 1130 طالبا على الانتقال المؤقت إلى مدارس بديلة.

2-4 القدس الشرقية: سياسات تمييزية وحرمان الطلبة الفلسطينيين من حقهم في التعليم

ينتهج الاحتلال الإسرائيلي سياسات تمييزية عنصرية ضد الفلسطينيين والفلسطينيات المقدسيين، خصوصًا في مجالات التعليم والثقافة والبحث العلمي، بما يكرس التفوق اليهودي ويقصي الفلسطينيين عن حقهم في التعليم والتنمية، إذ تشير المعطيات إلى أنّ 32% من الطلبة الفلسطينيين في القدس ينقطعون عن الدراسة قبل سن السادسة عشرة مقابل 1.5% فقط بين الطلبة اليهود، بينما تعاني الأحياء الفلسطينية نقصاً مزمناً في المرافق التعليمية الملائمة مما يفاقم الاكتظاظ ويضعف جودة التعلم، مع الاشارة إلى انه يوجد في القدس نحو 300 مدرسة تتوزع بين 164 مدرسة حكومية فلسطينية والأوقاف الإسلامية و87 مدرسة بإدارات خاصة و6 مدارس تابعة للأونروا و91 مدرسة تخضع للمناهج الإسرائيلية (ماس، 2024)[10].

وفي السياق نفسه يسعى (الاحتلال الاسرائيلي) السلطة القائمة بالاحتلال إلى فرض المنهاج الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية فيما يطلق عليه " أسرلة التعليم" بما يمحو المضمون الوطني ويعاد تشكيل الهوية وفق اشتراطات سياسية، كما تربط التمويل والترخيص بالامتثال لهذه السياسات وتوقع عقوبات مالية وإدارية على المدارس التي ترفض، الأمر الذي يعمق الفجوة التعليمية ويقيد فرص الطلبة الفلسطينيين في مسار تعليمي عادل ومتكافئ، وتشير الاحصائيات إلى ان 38.3% من مدارس القدس تعتمد على المناهج الاسرائيلية بينما تعتمد 59.3% المنهاج الفلسطيني. وهذا ما يفسر النقص في الحجر الصفية، حيث تُظهر دراسة (ماس، 2024) إلى ان العجز فاق 3,700 غرفة صفية بحلول 2020، بينما قدّرت تقارير أحدث انه في عام 2024 أن هناك حاجةً آنيةً لا تقل عن 2,037 غرفة إضافية. حيث ان هذه الفجوة البنيوية تدفع بعض الأسر لخيارات ذات تكلفة مادية عالية قد تفوق قدرتها او ستؤدي لخيارات اصعب وهي التسرب من المدارس.

[10] ورقة سياساتية بعنوان:" اليات فعالة لتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للفلسطينين في القدس الشرقية ، أيلول 2024، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"

القدس الشرقية تعيش أزمة تعليمية مركبة: أوامر الهدم، إغلاق مدارس الأونروا، ضغط تغيير المناهج وفرض المنهاج الاسرائيلي، ونقص الصفوف، وسياسات التمويل المشروطة والاعتداءات والاعتقالات المستمرة. والفتيات هن الأكثر تضرراً.

حتى حزيران 2025، هناك 84 مدرسة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تحت أوامر هدم قائمة، 54 منها مهددة بالهدم الكامل و30 مهددة بالهدم الجزئي، وعشرة من هذه المدارس داخل الحدود البلدية الإسرائيلية للقدس، وتخدم هذه المدارس 12,855 طالباً، بينهم 6,557 فتاة، ويعمل فيها 1,076 معلما ومعلمة (OCHA, 2025). وان تنفيذ هذه الأوامر يعني ضياع مقاعد هي أصلا نادرة، وتكبيد الفتيات ثمناً أعلى بسبب قرارات أسر كثيرة إبقاء البنات في المنازل اتقاءً لمخاطر الطريق ، نتيجة للقيود المفروضة على الحركة والتنقل ولما يتعرض له الطلبة والكوادر التعليمية من اعتداءات جسدية ولفظية واعتقالات وعمليات تفتيش مهينة للكرامة الانسانية وتعرض حياتهم للخطر.

وفي أيار 2025 أغلقت السلطات الإسرائيلية ست مدارس تتبع الأونروا في القدس الشرقية وأخرجت نحو 800 طفل من مقاعدهم. وقد دخل العام الدراسي 2026/2025 وهذه المدارس ما زالت مغلقة، ما حرم مئات الطالبات من محيطٍ مدرسي قريب وآمن ومراعي للنوع الاجتماعي، وأجبر بعضهن على بدائل بعيدة أو غير مستقرة. تشهد الشهادات الميدانية قلقا مضاعفا لدى الأسر على سلامة البنات في التنقل، ومخاوف من الانقطاع أو الزواج المبكر نتيجة فقدان المدرسة كمساحة حماية يومية .

وفي الخليل، وتحديداً في المنطقة الخاضعة لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي (H2) ، يمر الأطفال يومياً عبر حواجز متعددة للوصول إلى صفوفهم، مع تكرار التفتيش والتأخير وأحياناً إطلاق الغاز، ما يفاقم الغياب والخوف لدى الطلبة والأهالي، ويدفعهم للتحول إلى التعليم عن بعد بشكل متكرر الامر الذي يؤثر على جودة ونوعية التعيم الذي تتلقاه الفنتيات .(OCHA, 2025)[11]

وكذلك الامر في التجمعات البدوية مثل مسافر يطا والتجمعات الرعوية شرق رام الله والمناطق العازلة الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الاخضر، حيث تعاني الفتيات من مخاطر التنقل وما يترتب عليها من مخاطر الانقطاع عن التعليم.

[11] https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/opt-education-snapshot-academic-year-2025-2026-8-september-2025?

ومع بداية انطلاق العام الدراسي الحالي أيضاً عاشت قرى شمال غرب القدس وعددها ثمانية، ويقطنها نحو 55 الف فلسطيني، اياماً من الحصار المشدد وعمليات اقتحام متواصلة نفذها الاحتلال الاسرائيلي ومداهمات واعتداءات على المواطنين مع اغلاق الطرق والحواجز والبوابات الحديدية و حاجز النفق الذي يعتبر الطريق الرئيسي الوحيد للوصول إلى البلدات المجاورة وإلى مدينة رام الله، مما تسبب في شلل شبه كامل في الحياة في تلك القرى ومنع وصول طلبة المدارس والجامعات إلى مدارسهم وجامعاتهم خارج هذه القرى وعطل سير العملية التعليمية داخل القرى نفسها مما راكم المزيد من الفاقد التعليمي.

3-4 تصاعد عنف ميلشيات المستوطنين وتاثيره على سير العملية التعليمية

تسبب عنف ميليشيات المستوطنين وقطعانه وما يرافقه من إغلاقات ومنع حركة وتخويف على الطرق المؤدية إلى المدارس في اضطراب كبير بانتظام الدوام المدرسي في الضفة الغربية. وثّق تجمع التعليم في تقريره الأكاديمي 2024–2025 أكثر من ألفي حادثة مرتبطة بالتعليم في الضفة، وقع نحو نصفها في مناطق ج، وأثرت في أكثر من 540 مدرسة ونحو 84 ألف طالب، ما يعني أيام دوام مفقودة وتأجيل امتحانات وتعطيل مستمر للأنشطة المدرسية، ويُضعِف استقرار العملية التعليمية، ومن الامثلة على ذلك اعتداء مستوطنين بعصي خشبية على مدرسة ابتدائية قرب أريحا مما دفع نصف الطلبة لعدم الحضور في اليوم التالي. وتشير تقارير اليونيسف إلى أن تعليم نحو 806 آلاف طفل في الضفة والقدس الشرقية يتعرض لانتهاكات واسعة واسع بسبب العنف وتقييد الحركة والاقتحامات والمداهمات العسكرية والاعتقالات وغيرها من الانتهاكات (تقارير الامم المتحدة، اليونيسف واوتشا ، 2025)[12]

عنف المستوطنين يعطل التعليم :آلاف الحوادث والحواجز والاعتداءات عطلت انتظام الدوام في مئات المدارس وأثرت في عشرات الآلاف من الطلبة، وامتد الأثر إلى الجامعات باقتحامات واعتقالات عطّلت المساقات والأنشطة الأكاديمية.

وقد امتد الأثر إلى الجامعات، حيث شهدت جامعة بيرزيت مداهمات واعتقالات داخل الحرم عطلت المساقات والنشاط الأكاديمي، بينها اقتحام في 26 تشرين الثاني 2024 واعتقالات

[12] https://www.un.org/unispal/document/humanitarian-situation-update-312-west-bank/
https://www.unicef.org/media/173726/file/State-of-Palestine-Humanitarian-SitRep-31-July-2025.pdf.pdf

مباشرة للطلبة، وقبله اقتحام مع بداية عام 2023–2024. خلال الفترة من تشرين الأول 2023 إلى أيار 2024 جرى اعتقال أكثر من 141 من طلبة الجامعات في الضفة بينهم اناث، (بيان صادر عن جامعة بيرزيت، 2024) وتربط اللجنة الدولية التابعة لمجلس حقوق الانسان التحقيق الدولية المستقلة بين تصاعد عنف المستوطنين والمس بالحق في التعليم، حيث ان الاعتداءات المرتبطة بالمستوطنين تقوض الحق في التعليم ضمن أنماط أوسع من الهجمات على المؤسسات التعليمية، بينما تشير تقارير اليونيسف إلى اضطراب مستمر في وصول الأطفال والشباب للتعليم جراء العنف وتقييد الحركة (Birzeit University, 2024; UNHRC COI, 2025; UNICEF, 2025

وقد سجلت حالات دُمرت فيها مدارس بفعل اعتداءات ميليشات المستوطنين وقطعانه وأدت إلى نزوح عائلات وأطفال، وهو ما ينعكس على حضور الطلبة للجامعات أيضاً بفعل تفاقم المخاطر على الطرق والحواجز، والنتيجة هي عدم انتظام العملية التعليمية وزيادة الفاقد في كل يوم لا يتم فيه انتظام الدوام في المدارس والجامعات.[13].

4-4 قرصنة الاحتلال لاموال المقاصة واثرها على سير العملية التعليمية

إن قيام الاحتلال الاسرائيلي في حجز أموال المقاصة وقرصنتها ومنع تحويلها في خطوات تصعيدية ضد الفلسطينيين ادى إلى خلق فجوة سيولة عطلت انتظام العملية التعليمية، وتؤكد تقديرات ماس عمق الأزمة، حيث تسببت هذه الازمة في احداث عجز صافٍ بـ4.8 مليار شيكل في العام 2024 واقتطاعات مقاصة تراكمية بلغت 7 مليارات شيكل منذ 2019 (منها 4 مليارات منذ اندلاع الحرب)، ما قلص من قدرة وزارة التربية على تمويل النقل والصيانة وطباعة الكتب والمستلزمات (MAS, 2025). وفي جلسة مجلس الوزراء رقم 70 نبه إلى أن تحويلات أيار وحزيران وتموز 2025 لم تصل، وطالب بتحريرها فورا لتمكين الحكومة من الوفاء بالالتزامات الأساسية، وعلى رأسها تمويل المدارس ورواتب العاملين فيها (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2025)، كما انه في حذر في جلسة طارئة من بلوغ مرحلة قد تعجز فيها المؤسسات الوطنية عن الاستمرار في تقديم خدماتها مع استمرار قرصنة الاموال، ومع الضغوط المالية والاعتداءات على البيئة التعليمية، حولت الوزارة التعليم إلى إلكتروني في 90 مدرسة شمال الضفة خلال الفصل الثاني 2025/2024 لتأمين استمرارية التعلّم (وفا، 2025).

[13] https://www.un.org/unispal/document/report-of-the-independent-international-commission-of-inquiry-on-the-occupied-palestinian-territory-including-east-jerusalem-and-israel-a-hrc-59-26

قرصنة الاحتلال الاسرائيلي لاموال المقاصة تسبب في ارباك العملية التعليمية وتاجيل الفصل الدراسي 2026/2025، وتحميويل يهدد جودة التعليم الذي تتلقاه الفتيات ويؤثر ذللك على مست/قبلهن التعليمية في مختلف المراحل

كما انعكست الأزمة على التقويم المدرسي للعام الدراسي الحالي أيضاً، فتأخر بدء العام الدراسي 2026/2025 أسبوعا كاملا عن موعده المعتاد ثم انطلق لاحقا في الضفة الغربية نظرا لضعف جاهزية المؤسسات التعليمية وكوادرها حيث لم تتجاوز نسبة صرف الرواتب على 50-60%. كما انعكس ذلك أيضاً على الاسر الفلسطينية التي تراجعت قدرتها على تمويل المتطلبات الدراسية لابنائها من زي وكتب وقرطاسية وتكاليف تنقل وغيرها وهذا ما عكسته مؤشرات الاستهلاك الخاص خلال 2024 التي سجلت تراجعا حادا (الاحصاء الفلسطيني، 2024).

وبالرغم من اللجوء إلى التعليم الإلكتروني كبديل عند انقطاع الدوام بسبب الاقتحامات أو تقليص الحصص لتخفيف الضغط على المعلمين والطلبة، واجهت كثير من الأسر عبئاً إضافياً. ضعف القدرة المالية حال دون توفير إنترنت جيد وأجهزة مناسبة تُمكّن الأبناء من متابعة الدروس بانتظام، مع أن جودة هذا النمط لا تضاهي التعليم الوجاهي. والنتيجة قد تكون تراجعاً في المهارات الأساسية، خاصة القراءة والكتابة والحساب لدى الفتيات، وارتفاعاً في معدلات التسرب من المدرس، وعلى المدى البعيد، ينعكس ذلك سلباً على مستقبل النساء والفتيات وفرصهن التعليمية والاقتصادية.

4-5 التدخلات الحكومية في مواجهة الهجمة الاسرائيلية على قطاع التعليم في الضفة والقدس

ولمواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة على قطاع التعليم ومكوّناته في مختلف مناطق الضفة والقدس، فقد اعتمدت وزارة التربية -وضمن تدخلات حساسة لاحتياجات النساء والفتيات- مسارات تعافي سريعة وترتيبات تشغيل مرنة مع إسناد خاص للقدس ومخيمات شمال الضفة الغربية، لضمان استمرار التعلم وتقليل الانقطاعات الناتجة عن الاقتحامات وقيود الحركة والتهديدات المباشرة للمدارس، قامت وزارة التربية والتعليم بالكثير من التدخلات والتي نذكر منها:

- قامت باطلاق مخيمات صيفية لتعويض الفاقد التعليمي بالتعاون مع اليونيسف، شملت مديريات الضفة كافة، منها جنين ونابلس وطولكرم. (حوالي 590 مخيماً يقارب المستفيدون فيها 100 ألف طالب)، وكان الهدف رفع مهارات القراءة والكتابة والحساب والعلوم والتقنية (وفا، آب 2024).

- وقامت أيضاً بتوقيع اتفاقية تمويل مشتركة لثلاث سنوات مع شركاء دوليين لتطوير المنظومة التعليمية. وقد شملت البنود تدريب المعلمين، تجهيز مختبرات ومشاغل للتعليم المهني، وبناء وصيانة مدارس في القدس والضفة ضمن ظرف مالي وأمني صعب (MOE,2025).
- اسناد خاص للقدس عبر مسارات تمويل ودعم نفسي وتعاون مع شركاء دوليين. وضعت الوزارة خططاً لتحسين البنية التحتية والدعم النفسي والاجتماعي، كما تظهر بنود الموازنة المواطنية 2025 دعماً موجهاً لـ"مدارس القدس الشريف ومناطق "ج".
- تنسيق الاستجابة مع الكتلة التعليمية Education Cluster وشركاء الأمم المتحدة، للتعامل مع الانتهاكات الاسرائيلية المتمثلة في الهجمات على المدارس، وأوامر الهدم التي تضرب مدارس في الضفة والقدس، ان هذا التنسيق يجعل التحويل المؤقت للتعليم عن بُعد والتعافي اللاحق أكثر انضباطاً.
- قامت باعداد استراتيجية وطنية لحماية التعليم في القدس في مواجهة ما تواجهه المدينة من تحديات تشمل فرض المنهاج الاسرائيلي ونقص المكوادر واغلاق ست مدارس للاونروا، ، حيث تشمل التدخلات: تدريب كوادر، وصيانة مدارس، وضمان استمرارية التعليم في الأزمات. ويتفرع عنها سنوياً: دعم نفسي وأكاديمي وإعلامي للطلبة قيد الإقامة الجبرية، دعم 52 مدرسة حكومية و85 مدرسة خاصة، صيانة 10 مدارس حتى نهاية 2025، تجهيز غرفتي تمهيدي سنوياً حتى نهاية 2025، وتوفير 25 غرفة صفية وتخصصية وخدماتية حتى 2027.(MOE, 2025).
- ولدعم الطلبة في مسافر يطا والاغوار ومناطق "ج" تضمنت الاستراتيجة التدخلات السياساتية التالية:

  - توفير صفوف دراسية في مناطق "ج" والمناطق المتضررة من الاعتداءات بمعدل 10 صفوف سنوياً حتى 2027 .
  - التوسّع في "مدارس التحدي" بمعدل 10 مدارس سنوياً حتى 2027، وهي أداة أساسية للصمود في مناطق مثل مسافر يطا .
  - تعزيز الجاهزية للطوارئ وضمان استمرارية التعليم، مع تحسين البنية التكنولوجية سنوياً في مئات المدارس لدعم التعليم وقت الأزمات .

5. التوصيات

يمثل التعليم في فلسطين حقاً أساسياً كفلته المواثيق الدولية، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، وهو حق لا يجوز المساس به حتى في أوقات الحروب. غير أن استمرار العدوان الإسرائيلي وسياساته التمييزية وحرب الابادة الجماعية حول المدارس والجامعات إلى أهداف مباشرة أو غير مباشرة، فحُرم مئات الآلاف من الطلبة في غزة من التعليم الآمن، فيما يتعرض التعليم في الضفة الغربية والقدس لانتهاكات ممنهجة تشمل الاعتداء على الطلبة والمعلمين وتهديد المؤسسات التعليمية بالهدم، إلى جانب الأزمات المالية الخانقة. ومن هذا المنطلق، تضع هذه التوصيات مساراً عملياً يهدف إلى إنقاذ العملية التعليمية وصونها كحق غير قابل للتعطيل أو الانتقاص، مع التركيز على حماية النساء والفتيات اللواتي يواجهن خطراً مضاعفاً بالتسرب والتهميش، كما تؤكد التوصيات على مسؤولية المجتمع الدولي في ضمان احترام هذا الحق وحمايته، التزاماً بالقانون الدولي الإنساني وإعلان المدارس الآمنة.

5-1 التوصيات: قطاع غزة

لا يمكن الحديث عن أية مبادرات لانقاذ العملية التعليمية في قطاع غزة ما لم تتحقق الأولوية القصوى، والمتمثلة في وقف الحرب بشكل فوري والادخال الفوري للمساعدات الانسانية وجميع احتياجات السكان في القطاع من الغذاء والدواء والغاز وغيرها، وإنهاء الاحتلال العسكري للقطاع، وضمان عودة النازحين إلى أماكن سكناهم بأمان وكرامة، وايفاد لجان تقصي حقائق دولية مستقلة لكشف وتوثيق جرائم الاحتلال الاسرائيلي في حق النساء والفتيات ومحاسبة مرتكبيها من قادة الاحتلال الاسرائيلي.

وانطلاقاً من هذا الإطار، نجمل مجموعة من التوصيات السياساتية التي نأمل العمل على تنفيذها بالتعاون من الشركاء المحليين والدوليين لانقاذ ما يمكن انقاذه:

1. إعادة إعمار المدارس والجامعات المتضررة بشكل عاجل مع ضمان تصميمها لتكون بيئات آمنة وتراعي خصوصية الفتيات وتلبي احتياجاتهن الصحية والنفسية.
2. توسيع إنشاء مساحات تعلم مؤقتة في مناطق النزوح تراعي متطلبات الحمايو الخصوصية للفتيات والنساء في تلك المناطق بما يضمن وصول الفتيات على نحو

متكافئ، وتقديم برامج دعم نفسي واجتماعي للطالبات والمعلمات (UNICEF, 2025).

3. تأمين تمويل مستدام لقطاع التعليم في الطوارئ عبر آليات دولية سريعة ومرنة، بما يكفل تمويلاً مخصصاً لبرامج تعليم الفتيات، بدل الاعتماد على الاستجابات الجزئية التي لم تلبي سوى أقل من 10% من الاحتياجات حتى آب/أغسطس 2025 (OCHA, 2025).
4. تطوير حلول تعليمية رقمية وأونلاين: مثل أجهزة محملة مسبقا ومواد مطبوعة ومنصات تعليمية معتمدة لضمان استمرارية التعلم رغم انقطاع الكهرباء أو الإنترنت مع مراعاة الفجوة الرقيمة بين الجنسين.(ETF, 2025)
5. تعزيز الشراكة مع المجتمع المحلي واللجان الأهلية لتشغيل وصيانة مساحات التعلم المؤقتة، مع إشراك النساء والفتيات في إدارتها لضمان استجابة هذه المساحات لأولوياتهن واحتياجاتهن.
6. إدماج التعليم في استراتيجيات الحماية الدولية بما يضمن تحييد المدارس والمساحات التعليمية عن الاستهداف العسكري، والتأكيد على أن تعليم الفتيات حق غير قابل للتعطيل.(Save the Children, 2025)
7. اطلاق برنامج وطني لمحو الأمية الوظيفية للفتيات في غزة بحيث يشمل مهارات القراءة والكتابة والحساب مع دمج مهارات حياتية ورقمية تعزز قدرتهن على الصمود والاندماج في سوق العمل مستقبلاً.

2-5 التوصيات:الضفة الغربية والقدس

يواجه التعليم في الضفة الغربية والقدس انقطاعات متكررة بسبب ما يمارسه الاحتلال الاسرائيلي من انتهاكات خطيرة الحقت اضرار كبير في العملية التعليمية في الضفة الغربية والقدس، فطالت الطلبة والكوادر والمؤسسات التعلمية والمناهج الوطنية، إضافة إلى التهديد بهدم عدد من المدارس، وما زاد الوضع سوءا هو قرصنة السلطة القائمة بالاحتلال لاموال المقاصة وما ترتب عليه من ضائقة مالية أصبحت تعصف بالعام الدراسي كل عام وتهدد انتظام العملية التعليمية ويوضع فيها مستقبل عشرات الآلاف من الطلبة على المحك، ونورد فيما يلي التوصيات والتدخلات السياستية المقترحة:

1. العمل على الإفراج الفوري عن أموال المقاصة وتفعيل تمويل جسري يضمن انتظام صرف رواتب المعلمين والطواقم إلى حين استقرار التدفقات المالية.
2. الوقف الفوري للقرار الذي اتخذته حكومة الاحتلال الاسرائيلي بوقف عمل انشطة الاونروا في جميع المناطق.
3. تنظيم رصد موحد للانتهاكات التي تطال التعليم في الضفة والقدس، ومواءمته مع آلية الرصد والإبلاغ الأممية عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ومن ثم تحويل النتائج إلى إحاطات دورية ومناصرة تستند إلى أدلة، بما يلبي التزامات إعلان المدارس الآمنة ويعزز حجج الضغط الدبلوماسي.
4. العمل على التحويل الفوري للتعلم الرقمي عند حدوث اية انتهاكات من قبل الاحتلال الاسرائيلي تسبب عرقلة التعليم الوجاهي مع ضرورة ضمان جودة هذه الطريقة في التعليم وضبطها واتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن ذلك.
5. العمل على إجراء تشخيص سريع لفجوات التعلم عبر اختبارات قصيرة داخل المدرسة، ووضع خطط علاج صفية، بهدف تعويض الفاقد التعليمي لدى الطلبة الذين لديهم ضعف في المهارات الاساسية وخاصة القراءة والكتابة والحساب والمهارات الرقمية، كان يتم العمل على تنفيذ حصص تقوية بعد الدوام وأيام السبت.
6. توفير الدعم النفسي للطلبة ذكورا واناثا وتدريبهم على الية التعامل مع اية اعتداءات قد يتعرضون لها وخاصة في المدارس التي تقع في مناطق تتعرض لاعتداءات الجيش الاسرائيلي وميلشيات المستوطنين بشكل مستمر.

المصادر

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .(PCBS) بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية 2025.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .(PCBS) تقرير المراة والرجل 2024.

الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم

الموقع الرسمي لمجلس الوزراء الفلسطيني

وكالة وفا. (30 آب 2025). وزارة التربية تؤجل بدء العام الدراسي 2026/2025 في الضفة الغربية

وكالة وفا. (8 نيسان 2024). مجلس الوزراء يناقش تطوير نظام التعليم في غزة بعد الضرر الواسع .

وكالة وفا. (23 نيسان 2024). حزم إصلاح حكومية وتكليفات للجنة الإصلاح .

وكالة الأنباء الأردنية – بترا. (24 تشرين الأول 2024). إطلاق منصة تعلّم مجانية موجهة لطلبة غزة.

وكالة الأنباء الأردنية – بترا. (28 نيسان 2025). وصول المنصة إلى 1.2 مليون مستخدم والاعتراف من وزارة التربية لفلسطينية

وزارة شؤون المرأة (2024): ورقة موقف حول تداعيات إيقاف اتفاقية الأونروا على النساء والفتيات الفلسطينيات اللاجئات (14-11-2024) ،

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (3 نيسان 2025). التحديث الاقتصادي الفلسطيني، النشرة الخاصة رقم 17.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2024): ورقة سياساتية بعنوان:"' اليات فعالة لتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للفلسطينين في القدس الشرقية .

OCHA oPt. (2025, May 27). Movement and Access Update in the West Bank.

OCHA oPt. (2025, August 2). Humanitarian Situation Update #321: Gaza Strip.

OCHA oPt. (2025, August 3–16). Gaza Humanitarian Response Update.

OCHA oPt. (2025, August 17–30). Gaza Humanitarian Response Update.

UNRWA. (2025, September 1). Statement on return to schools in the West Bank, includes 46,000 students and closure of Jerusalem schools.

UNRWA. (2025, August). Distance learning programme in Gaza reaches 290,000 children.

UNICEF. (2025, June). Temporary learning spaces and psychosocial support in Gaza.

UNISPAL. Closure of six schools in East Jerusalem affecting 800 children.

UNISPAL. Humanitarian update on northern West Bank, closure of 10 UNRWA schools and alternative programmes for 4,000 children.

World Bank. (2024, February 21). World Bank Group supports delivery of essential education services in the West Bank (US$30 million grant).
World Bank. (2025). International Development Association project document (Education & Health Wage Support).
European Training Foundation (ETF). (2025, July). Education and training in West Bank and Gaza – Mid-2025 update.
Save the Children. (2025, March). Gaza education under fire: The psychological toll on children.
Reuters. (2024, February 6). Palestinian Authority to pay reduced salaries as Israel blocks funds.
Reuters. (2024, May 12). Palestinian public sector salaries squeezed as Israel withholds tax revenue.
Reuters. (2024, July 3). Israel transfers 435 million shekels of tax revenue to the Palestinian Authority.
Institute for Palestine Studies. (2025, July 19). Announcement on Tawjihi exams in Gaza.
Associated Press. (2025, May 8). Israel closes 6 UN schools for Palestinians in east Jerusalem.
Education Cluster oPt. (2024, September 16). An unprecedented education crisis in the West Ban
Ministry of Education and Higher Education. (2025, Apr 20). Terms of Reference: Firm consultancy services for supporting the management of learning recovery interventions in grades 1–9 in the West Bank (SERATAC Phase 2).
Ministry of Education and Higher Education. (2025, Aug 10). Terms of Reference: Consultancy services for an adaptive learning technology platform (SERATAC).
Ministry of Education and Higher Education. (2025, July 8). Education Development Strategy in Palestine 2025–2027